



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (5)



علاقات المراسلة المصرفية

تموز 2026



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

هاتف: +970 (2) 2987053/4

فاكس: +970 (2) 2987055

info@mas.ps

www.mas.ps

علاقات المراسلة المصرفية

إعداد: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (5)

تموز 2026

أُعدت هذه الورقة الخلفية بدعم من برنامج تصدير، الذي تنفذه شركة كواتر المملكة المتحدة، وبتمويل من الحكومة البريطانية.



الآراء الواردة في هذه الورقة تعرب عن وجهة نظر مؤلفها/مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة رأي برنامج تصدير أو شركة كواتر-المملكة المتحدة (Cowater).



المحتويات

01	1- مقدمة
01	2- العلاقات المصرفية الفلسطينية-الإسرائيلية
01	1-2 الخلفية التاريخية
02	2-2 الإطار القانوني للعلاقات المصرفية في بروتوكول باريس الاقتصادي
02	3- الإطار المفاهيمي لعلاقات المراسلة المصرفية
03	4- خصوصية الحالة الفلسطينية ومصادر الهشاشة
03	1-4 الاعتماد على الشيك الإسرائيلي
04	2-4 تركيز البنوك المراسلة
05	3-4 ارتباط التجارة والمدفوعات بالقنوات المصرفية القائمة
05	4-4 تأثير البيئة الجيوسياسية على استدامة علاقات المراسلة المصرفية
05	5-4 فائض الشيك وعلاقته بأزمة البنوك المراسلة
06	5- التداعيات المحتملة لتعطل علاقات المراسلة
06	1-5 التداعيات على النظام المالي
07	2-5 التداعيات على القطاعات الاقتصادية
07	3-5 التداعيات الاقتصادية الكلية
07	4-5 التداعيات المحتملة على الاقتصاد الإسرائيلي
08	6- تجارب دولية في مواجهة تقييد علاقات المراسلة المصرفية
08	1-6 كوسوفو: غياب العملة الوطنية والاعتماد على البيئة المالية الخارجية
08	2-6 البوسنة والهرسك: الحفاظ على الاستقرار المالي في اقتصاد منقسم مؤسسياً
08	3-6 دول الكاريبي: الامتثال والتنويع كخيار أكثر استدامة
09	4-6 الدروس المستفادة للحالة الفلسطينية
09	7- الخيارات المطروحة لاستمرار علاقات المراسلة المصرفية
09	1-7 المحافظة على العلاقات القائمة وتعزيز استدامتها
11	2-7 تنويع القنوات المالية وتقليص مخاطر التركيز
12	3-7 تطوير البنية التحتية المالية والتكنولوجية

13	8- الجهات الفاعلة والجهود الرامية للحفاظ على علاقات المراسلة
13	1-8 الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة
13	2-8 الدعم الدولي (مجموعة السبع G7 ، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة)
13	3-8 الدور المؤسسي والرقابي وجهود سلطة النقد الفلسطينية
14	4-8 دور القطاع الخاص في دعم استدامة علاقات المراسلة
14	9- السيناريوهات المستقبلية لعلاقات المراسلة المصرفية
15	1-9 السيناريو الأول: استمرار العلاقات القائمة مع بقاء حالة عدم اليقين
15	2-9 السيناريو الثاني: تقييد أو اضطراب جزئي للعلاقات المصرفية
15	3-9 السيناريو الثالث: تعليق واسع أو انقطاع شبه كامل لعلاقات المراسلة
16	10- التوصيات التنفيذية
16	1-10 إجراءات قصيرة الأجل (0- 12 شهراً)
16	2-10 إجراءات متوسطة الأجل (1- 3 سنوات)
16	3-10 إجراءات طويلة الأجل (أكثر من 3 سنوات)
17	11- التوصيات
18	12- الخلاصة
18	13- محاور رئيسية للنقاش
19	المراجع

تُعدّ علاقات المراسلة المصرفية (Correspondent Banking Relationships) إحدى الركائز الأساسية للنظام المالي العالمي، إذ تُتيح تنفيذ المدفوعات الدولية، وتسوية المعاملات العابرة للحدود، وتمويل التجارة الخارجية، وفتح الحسابات وإدارتها، وربط البنوك المحلية بالأسواق والمراكز المالية الدولية. وتكتسب هذه العلاقات أهمية خاصة بالنسبة للاقتصادات الصغيرة والنامية، التي تعتمد بدرجات متفاوتة على الخدمات المالية الدولية لتسهيل التجارة والاستثمار والتحويلات المالية وتدفقات رؤوس الأموال (The Jerusalem Post, 2025).

كما تكتسب هذه العلاقات أهمية خاصة في الحالة الفلسطينية، في ظل غياب العملة الوطنية واعتماد الاقتصاد بدرجة كبيرة على الشيك الإسرائيلي، إضافةً إلى الارتباط الوثيق بالتجارة والتسويات المالية مع إسرائيل. وفي هذا السياق، تمثل استمرارية علاقات المراسلة المصرفية أحد المقومات الأساسية لاستمرار المدفوعات والتجارة والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الورقة إلى تحليل واقع علاقات المراسلة المصرفية في فلسطين وأهميتها، وإبراز دورها في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي، وتقييم المخاطر والتداعيات المحتملة لأي اضطراب أو انقطاع في هذه العلاقات، مع استعراض الخيارات والسيناريوهات المتاحة لتعزيز مرونة القطاع المالي الفلسطيني في مواجهة التحديات المستقبلية.

صندوق (1): رسائل موجزة

- تشكل علاقات المراسلة المصرفية ركيزة أساسية للاستقرار المالي والاقتصادي الفلسطيني.
- تنبع الهاشاشة الرئيسية من الاعتماد الكبير على الشيك الإسرائيلي، مع تركيز واضح في قنوات التسوية والمراسلة.
- قد تمتد آثار أي اضطراب من القطاع المالي إلى التجارة والتحويلات والنمو الاقتصادي.
- لا يوجد بديل قادر على تعويض هذه العلاقات بصورة كاملة في المدى المنظور.
- تتطلب مواجهة المخاطر المحافظة على العلاقات القائمة بالتوازي مع تعزيز الامتثال، وتنويع القنوات، وتطوير أنظمة المدفوعات.

2- العلاقات المصرفية الفلسطينية-الإسرائيلية

1-1 الخلفية التاريخية

تعود جذور العلاقات المصرفية الفلسطينية-الإسرائيلية إلى مرحلة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، حين أصبح النظام المالي الفلسطيني خاضعاً بصورة مباشرة للمنظومة المالية الإسرائيلية، وتراجع دور المؤسسات المصرفية العربية التي كانت تعمل في الأراضي الفلسطينية قبل الاحتلال. وخلال تلك الفترة، تعزز استخدام العملة الإسرائيلية كوسيلة رئيسة للتبادل، فيما استمر استخدام الدينار الأردني والدولار الأمريكي بدرجات متفاوتة كمخزن للقيمة ووسيلة للادخار والاستثمار.

وشكّل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 نقطة تحول رئيسية في مسار العلاقات المصرفية الفلسطينية-الإسرائيلية، حيث انتقلت هذه العلاقات من الارتباط المباشر بالمنظومة المالية الإسرائيلية إلى إطار مؤسسي أكثر تنظيماً. كما أسهمت الترتيبات الاقتصادية المرافقة لهذه المرحلة في إعادة بناء القطاع المصرفي الفلسطيني وتعزيز دور سلطة النقد الفلسطينية في الإشراف والتنظيم (Protocol on Economic Relations, 1994).

غير أن مسار هذه العلاقة شهد تغيرات مهمة منذ مطلع الألفية الثانية، خصوصاً في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الثانية، حيث تراجعت مستويات التعاون المؤسسي وتوقف عمل العديد من اللجان المشتركة المنصوص عليها في اتفاق باريس. كما شهدت العلاقة منذ عام 2009 تشديداً متزايداً على عمليات ترحيل فائض الشيك، وفرض قيود على بعض أشكال التعاون المصرفي (Arabianpost, 2025).

ومنذ عام 2019، أصبحت العلاقات المصرفية بين الجانبين تستند بصورة متزايدة إلى خطابات الحصانة والضمانات التي تصدرها وزارة المالية الإسرائيلية للبنوك الإسرائيلية المراسلة، بهدف حمايتها من المخاطر القانونية المحتملة المرتبطة بالتعامل مع البنوك العاملة في فلسطين. وقد تحولت هذه الخطابات خلال السنوات الأخيرة إلى عنصر حاسم في استمرارية العلاقة المصرفية، خصوصاً في ظل تصاعد التهديدات بوقف أو تقييد العلاقات المصرفية القائمة (Arabianpost, 2025).

2-2 الإطار القانوني للعلاقة المصرفية في بروتوكول باريس الاقتصادي

من الناحية القانونية، تستند العلاقات المصرفية الفلسطينية-الإسرائيلية بصورة رئيسية إلى المادة الرابعة من بروتوكول باريس الاقتصادي، التي أرست الإطار الناظم للعلاقات النقدية والمصرفية، وحددت الأسس العامة لتنظيم استخدام العملات والتسويات والتعاون المالي بين الجانبين. كما نص البروتوكول على ترتيبات لتنظيم استخدام الشيكل والتسويات المالية والتعاون وتبادل المعلومات بين الجانبين (Protocol on Economic Relations, 1994).

غير أن التطبيق العملي لهذه الترتيبات واجه تحديات متزايدة مع تراجع فعالية بعض الأطر المشتركة المنصوص عليها في الاتفاق. ونتيجة لذلك، أخذت التحديات المرتبطة بالعلاقات المصرفية تتجاوز الجوانب التشغيلية والفنية، لتشمل إشكاليات تتعلق باستمرارية تطبيق بعض الترتيبات الواردة في بروتوكول باريس وآليات تنفيذها.

وبذلك، شكّل بروتوكول باريس الإطار القانوني العام الذي نظم العلاقات النقدية والمصرفية بين الجانبين، في حين تطورت الترتيبات التشغيلية والمؤسسية النازمة لهذه العلاقات لاحقاً استجابةً للمتغيرات الاقتصادية والتنظيمية التي شهدتها البيئة المصرفية. ويستعرض الجدول (1) أدناه التسلسل الزمني لأبرز المحطات في تطور العلاقة المصرفية الفلسطينية-الإسرائيلية.

جدول (1): أبرز المحطات في تطور العلاقة المصرفية الفلسطينية-الإسرائيلية

السنة	التطور الرئيس
1967	ارتباط النظام المالي الفلسطيني بالمنظومة المالية الإسرائيلية، مع تزايد الاعتماد على الشيكل الإسرائيلي.
1994	توقيع بروتوكول باريس وإنشاء الإطار القانوني للعلاقات النقدية والمصرفية الفلسطينية-الإسرائيلية، وإنشاء سلطة النقد الفلسطينية.
2000-1994	توسع القطاع المصرفي الفلسطيني وإعادة بناء البنية المؤسسية والرقابية للقطاع المصرفي تحت إشراف سلطة النقد.
2005-2000	تراجع التعاون المؤسسي بين الجانبين خلال فترة الانتفاضة الثانية، وتزايد القيود التشغيلية.
2007	تشديد القيود المرتبطة بقطاع غزة، وما ترتب عليها من تحديات إضافية للحركة المالية والتجارية، عقب تصنيف مجلس الوزراء الإسرائيلي للقطاع كياناً معادياً.
2009	تشديد القيود على عمليات ترحيل فائض الشيكل، وتراجع بعض آليات التعاون المالي المشتركة.
2019	تزايد الاعتماد على خطابات الحصانة والضمانات الممنوحة للبنوك الإسرائيلية المراسلة.
2023	تصاعد المخاطر والتهديدات المرتبطة باستمرار علاقات المراسلة المصرفية بعد الحرب على قطاع غزة والتطورات الإقليمية.
2024	تدخلات ودعم دولي من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول مجموعة السبع للحفاظ على استمرارية قنوات المراسلة المصرفية.
2026-2024	تمديد متكرر للضمانات القانونية، واستمرار الجهود الفلسطينية والدولية للحفاظ على العلاقات المصرفية وقنوات التسوية للشيكل.

وبشكل عام، يلخّص الجدول السابق أبرز المحطات التي أثرت في تطور العلاقات المصرفية الفلسطينية-الإسرائيلية، ويوفر مرجعاً زمنياً للتحوّلات المؤسسية والتنظيمية التي أسهمت في تشكيل واقع هذه العلاقات بصورتها الحالية. وتوفر هذه الخلفية التاريخية والقانونية السياق اللازم لفهم طبيعة العلاقات المصرفية القائمة ودورها في عمل القطاع المالي الفلسطيني، وهو ما تمهّد له الأقسام اللاحقة من هذه الورقة.

3- الإطار المفاهيمي لعلاقات المراسلة المصرفية

تشير علاقات المراسلة المصرفية إلى الترتيبات التي تتيح لمؤسسة مالية تقديم خدمات مصرفية لمؤسسة مالية أخرى، بما يشمل تنفيذ المدفوعات الدولية، وتسوية المعاملات العابرة للحدود، وتمويل التجارة، وخدمات النقد الأجنبي، وإدارة الحسابات المصرفية. وتمثل هذه العلاقات إحدى الآليات الرئيسية التي تمكّن البنوك من النفاذ إلى الخدمات المالية الدولية، وربط الأنظمة المصرفية الوطنية بالنظام المالي العالمي (UNCTAD, 2024). ولتجنب التداخل بين عدد من المصطلحات المستخدمة في هذه الورقة، يوضح الجدول (2) الآتي أبرز المفاهيم المرتبطة بعلاقات المراسلة المصرفية والمدفوعات العابرة للحدود.

جدول (2): المفاهيم الأساسية المرتبطة بعلاقات المراسلة المصرفية

المفهوم	التعريف
المراسلة المصرفية	علاقة تعاقدية تقدم بموجبها مؤسسة مالية خدمات مصرفية لمؤسسة مالية أخرى، بما يشمل تنفيذ المدفوعات العابرة للحدود، وتسوية المعاملات، وتمويل التجارة، وخدمات النقد الأجنبي.
المقاصة	عملية تبادل ومطابقة والتحقق من أوامر الدفع أو الالتزامات المالية بين الأطراف، تمهيداً لتحديد صافي المبالغ المستحقة للتسوية.
التسوية	العملية التي يتم بموجبها النقل النهائي للأموال أو الأصول المالية بين الأطراف، بما يؤدي إلى الوفاء النهائي بالالتزامات الناشئة عن المعاملة.
تقليل المخاطر (De-risking)	قيام المؤسسات المالية بتقييد أو إنهاء علاقات عمل أو فئات من العملاء أو أنشطة أو مناطق جغرافية تُعد عالية المخاطر، بهدف الحد من التعرض للمخاطر القانونية أو التنظيمية أو المتعلقة بالامتثال.

ويكتسب التمييز بين هذه المفاهيم أهمية خاصة عند تحليل التحديات المرتبطة بعلاقات المراسلة المصرفية، نظراً لاختلاف الأدوار التي تؤديها كل من المراسلة المصرفية والمقاصة والتسوية، وكذلك اختلاف طبيعة المخاطر التنظيمية والتشغيلية المرتبطة بكل منها.

ومع ازدياد الترابط والانفتاح المالي العالمي، وتوسع حركة التجارة والاستثمار عبر الحدود، أصبحت علاقات المراسلة المصرفية تؤدي دوراً محورياً في تسهيل المدفوعات الدولية وتسوية المعاملات المالية وتمويل التجارة الخارجية. كما تساهم في تمكين المؤسسات والأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية الدولية، وتعزيز كفاءة التبادل الاقتصادي بين الدول.

وفي المقابل، قد يؤدي تقييد هذه العلاقات أو انقطاعها، سواء نتيجة اعتبارات قانونية، أو تنظيمية، أو سياسية، أو بفعل سياسات تقليص المخاطر (De-risking)، إلى ارتفاع تكاليف المعاملات المالية، وإبطاء عمليات الدفع والتسوية، وإضعاف كفاءة التجارة والتحويلات المالية عبر الحدود. كما قد يدفع ذلك بعض المتعاملين إلى اللجوء إلى قنوات مالية غير رسمية أقل شفافية وكفاءة، الأمر الذي يزيد من التحديات المرتبطة بالرقابة والامتثال والاستقرار المالي، ويحد من فعالية السياسات المالية والنقدية (CEPR, 2024).

وعليه، فإن كفاءة واستمرارية علاقات المراسلة المصرفية تُعدان من العوامل المؤثرة في قدرة الاقتصادات على النفاذ إلى الخدمات المالية الدولية والحفاظ على انسيابية التجارة والمدفوعات عبر الحدود. وفي هذا السياق، تكتسب دراسة هذه العلاقات أهمية خاصة في الحالة الفلسطينية، التي تتسم بخصوصية نقدية ومؤسسية تجعلها أكثر حساسية تجاه أي اضطراب في قنوات المراسلة والتسوية المالية، وهو ما تتناوله الأقسام التالية من الورقة.

4- خصوصية الحالة الفلسطينية ومصادر الهشاشة

استناداً إلى الإطار التاريخي والقانوني الناظم للعلاقات المصرفية الفلسطينية-الإسرائيلية، تتسم الحالة الفلسطينية بمجموعة من الخصائص البنوية التي تجعلها أكثر حساسية تجاه أي اضطراب في علاقات المراسلة المصرفية. وترتبط هذه الخصائص بطبيعة النظام النقدي الفلسطيني، وهيكل علاقات المراسلة والتسوية، ومستوى الترابط التجاري والمالي القائم مع الاقتصاد الإسرائيلي، إضافةً إلى تأثير البيئة السياسية والتنظيمية المحيطة (Germany Federal Foreign Office, 2024).

1-4 الاعتماد على الشيكال الإسرائيلي

ترجع خصوصية الحالة الفلسطينية بدرجة كبيرة إلى غياب عملة وطنية مستقلة، واعتماد الاقتصاد الفلسطيني على نظام نقدي متعدد العملات، مع احتفاظ الشيكال الإسرائيلي بموقع العملة الأكثر استخداماً في المعاملات التجارية والمالية اليومية. ويُستخدم الشيكال بصورة واسعة في عمليات البيع والشراء، ودفع الأجور، وتسوية الالتزامات التجارية، إضافةً إلى جزء مهم من المدفوعات الحكومية والخدمات الأساسية.

ويترتب على هذا الواقع النقدي ارتباط جزء كبير من النشاط الاقتصادي الفلسطيني بالبنية المالية المرتبطة بالشيكال، بما يجعل كفاءة نظم المقاصة والتسوية والتحويلات ذات أهمية محورية لاستمرار النشاط الاقتصادي واستقرار الأسواق. كما يترتب على ذلك اعتماد مرتفع على البنية التشغيلية المرتبطة بالشيكال، الأمر الذي يجعل كفاءة ترتيبات التسوية وإدارة السيولة ذات أهمية خاصة لاستقرار النقدي والمالي.

ولا يقتصر هذا الاعتماد على الاستخدام الواسع للشيك كوسيلة للتبادل، بل يمتد إلى مختلف جوانب النشاط الاقتصادي والمالي. إذ تُظهر البيانات المتاحة وجود درجة مرتفعة من الانكشاف الفعلي على الشيك والقنوات المالية والتجارية المرتبطة به، سواء من خلال المحافظ الائتمانية والودائع المصرفية، أو من خلال التجارة الخارجية، والتحويلات المالية، وإيرادات المقاصة الحكومية. ويبين الجدول (3) عدداً من المؤشرات التي تعكس حجم هذا الانكشاف خلال السنوات الأخيرة.

جدول (3): مؤشرات الانكشاف الفعلي على الشيك الإسرائيلي

البيان	2023	2024	2025
نسبة التسهيلات الممنوحة بعملة الشيك إلى إجمالي التسهيلات	%48.2	%48.9	%47.1
نسبة الودائع بعملة الشيك إلى إجمالي ودائع العملاء	%45.8	%43.5	%38.7
نسبة الصادرات إلى إسرائيل من إجمالي الصادرات	%84.0	%86.4	%90.0
نسبة الواردات من إسرائيل إلى إجمالي الواردات	%53.6	%58.6	%57.6
نسبة الشيكات المقدمة للتقاص بعملة الشيك إلى إجمالي الشيكات	%78.7	%79.8	%78.1
تحويلات العاملين الفلسطينيين من إسرائيل (مليون دولار)	3,377	423	641
إيرادات المقاصة (مليون شيكل/أساس نقدي)	10,035	6,857	6,156

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2026). التقرير السنوي 2025، حزيران 2026. متاح عبر:

<https://fayupjvxyxdevgathafk.supabase.co/storage/v1/L.pdf>

وتظهر هذه المؤشرات أن ما يقارب نصف التسهيلات المصرفية ونسبة كبيرة من الودائع ما زالت مقومة بالشيك، كما تعكس استمرار الاعتماد المرتفع على إسرائيل كشريك تجاري رئيسي، سواء من خلال الصادرات أو الواردات. كذلك، تظهر البيانات الأهمية الكبيرة للشيك في عمليات التقاص المصرفي، وتحويلات العاملين في إسرائيل، وإيرادات المقاصة، وهي تدفقات ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بقنوات المراسلة والتسوية المصرفية القائمة.

وبالتالي، فإن أهمية علاقات المراسلة المصرفية في الحالة الفلسطينية لا تنبع فقط من دورها المصرفي المباشر، وإنما من ارتباطها بجزء كبير من التدفقات الاقتصادية والمالية الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني. وهذا ما يفسر درجة الحساسية المرتفعة تجاه أي تقييد أو انقطاع في قنوات التسوية والمراسلة المصرفية المرتبطة بالشيك، حيث يمكن أن تمتد آثار ذلك إلى التجارة الخارجية، والتحويلات المالية، وإدارة السيولة، وسلاسل الإمداد، والاستقرار المالي بشكل عام.

وعليه، فإن الاعتماد المرتفع على الشيك الإسرائيلي لا يمثل مجرد سمة نقدية للاقتصاد الفلسطيني، بل يُعد أحد أبرز مصادر الهشاشة الهيكلية التي تزيد من أهمية المحافظة على استمرارية علاقات المراسلة المصرفية وتعزيز مرونة القطاع المالي في مواجهة المخاطر والتحديات المستقبلية.

2-4 تركيز البنوك المراسلة

تتسم علاقات المراسلة المصرفية الفلسطينية بدرجة مرتفعة من التركيز فيما يتعلق بخدمات المقاصة والتسوية بالشيك الإسرائيلي، إذ تعتمد البنوك العاملة في فلسطين بصورة أساسية على بنكي هبوعليم وديسكونت. أما بالنسبة إلى العملات الأجنبية الأخرى، فتتسم علاقات المراسلة بدرجة أعلى من التنوع نتيجة ارتباط البنوك العاملة في فلسطين بعدد من البنوك المراسلة الإقليمية والدولية، وإن كانت لا تزال تواجه تحديات مرتبطة بمتطلبات الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويُلاحظ أن هيكل علاقات المراسلة المصرفية لا يستند إلى تمييز قانوني أو تنظيمي بين البنوك المحلية والبنوك الوافدة العاملة في فلسطين، إذ لا توجد ترتيبات معلنة تُخصص بنكا إسرائيلياً مراسلاً لفئة معينة من البنوك العاملة في فلسطين. وإنما تتشكل هذه العلاقات بصورة تعاقدية، وفق اعتبارات الامتثال وإدارة المخاطر والاحتياجات التشغيلية لكل بنك على حدة، الأمر الذي يجعل درجة التركيز القائمة مرتبطة ببنية السوق والممارسات المصرفية أكثر من ارتباطها بمتطلبات قانونية أو مؤسسية رسمية.

وقد أدى هذا الواقع إلى محدودية البدائل المتاحة أمام القطاع المصرفي الفلسطيني، بحيث أصبحت استمرارية بعض الخدمات المالية الأساسية مرتبطة بعدد محدود من القنوات والمؤسسات، وهو ما يحد من مرونة القطاع المصرفي في مواجهة الصدمات التشغيلية أو التنظيمية (GOV. UK, 2024).

3-4 ارتباط التجارة والمدفوعات بالقنوات المصرفية القائمة

لا تقتصر أهمية هذه العلاقات على القطاع المصرفي، بل تمتد إلى مختلف القطاعات الاقتصادية. فالبنوك المراسلة تمثل قناة رئيسية لتسوية المعاملات المقومة بالشيكل، وتمويل التجارة، وتحويل أجور العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، وإدارة إيرادات المقاصة، إضافةً إلى دعم ارتباط البنوك العاملة في فلسطين بالنظام المالي الدولي بصورة غير مباشرة.

ويعكس هيكل الاقتصاد الفلسطيني مستوى مرتفعاً من الاعتماد على قنوات المراسلة المصرفية المرتبطة بالشيكل، في ظل المكانة التي تحتلها إسرائيل كشريك تجاري رئيسي. وترتبط استمرارية حركة التجارة الخارجية وتسوية المدفوعات الخاصة بالطاقة والمياه والخدمات الأساسية، إلى جانب تحويلات العمال وإيرادات المقاصة، بدرجات متفاوتة باستمرار هذه العلاقات المصرفية. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي حجم التدفقات المالية المنفذة عبر هذه القنوات يتجاوز 70 مليار شيكل سنوياً (سلطة النقد الفلسطينية، 2023).

وتدعم البيانات الخاصة بالتحويلات المصرفية بالشيكل هذه الأهمية الاقتصادية والتشغيلية. فقد شهدت التحويلات الموجهة من البنوك العاملة في فلسطين إلى البنوك الإسرائيلية المراسلة نمواً ملحوظاً خلال الفترة 2011-2023، لتصل إلى عشرات المليارات من الشواكل سنوياً. كما تُظهر المقارنة بين هذه التحويلات وحجم الواردات الفلسطينية من إسرائيل ارتباطاً وثيقاً بين النشاط التجاري وحركة التسويات المصرفية بالشيكل، بما يؤكد الدور المحوري الذي تؤديه البنوك المراسلة في تمويل التجارة وتسوية المدفوعات المرتبطة بالاستيراد (ماس، 2025). وبناءً على ذلك، لا ينبغي النظر إلى علاقات المراسلة المصرفية باعتبارها قضية مصرفية فنية فقط، بل باعتبارها جزءاً أساسياً من البنية التحتية للتجارة والاستثمار وسلاسل التوريد. فاستمرارية المدفوعات والتسويات المالية تمثل شرطاً ضرورياً لتنفيذ العقود التجارية، واستيراد السلع الأساسية، وتمويل التجارة، والاستفادة الفعلية من الاتفاقيات التجارية القائمة. ولذلك، فإن أي اضطراب في هذه العلاقات يتجاوز تأثيره القطاع المصرفي ليصبح قضية اقتصادية وتجارية وطنية ذات أبعاد أوسع (سلطة النقد الفلسطينية، 2025).

4-4 تأثير البيئة الجيوسياسية على استدامة علاقات المراسلة المصرفية

شهدت السنوات الأخيرة، ولا سيما منذ أواخر عام 2023، ارتفاعاً في مستويات عدم اليقين المحيطة بالعلاقات المصرفية الفلسطينية-الإسرائيلية نتيجة تطورات سياسية وقانونية وتنظيمية متسارعة. وقد أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بمخاطر استمرارية علاقات المراسلة المصرفية، في ظل التهديدات المتكررة بقطع هذه العلاقات أو تقييدها.

فعلى الرغم من أهمية علاقات المراسلة المصرفية للطرفين، برزت خلال السنوات الأخيرة تهديدات بوقف هذه العلاقات أو تقييدها في سياق مجموعة من العوامل السياسية والفنية المتداخلة. فمن الناحية السياسية، ارتبطت هذه التهديدات بالمواقف والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في فترات مختلفة. فقد أطلق وزير المالية الإسرائيلي تهديدات بقطع العلاقات المصرفية مع البنوك العاملة في فلسطين، وذلك في أعقاب إدراج وزارة الخزانة الأمريكية أسماء عدد من المتطرفين اليهود على قوائم الإرهاب، وكذلك بعد اعتراف بعض الدول الأوروبية بدولة فلسطين. وشملت هذه التهديدات وقف تحويل إيرادات المقاصة إلى السلطة الفلسطينية، وفرض إجراءات عقابية إضافية تتمثل في زيادة الاقتطاعات والخصومات من أموال المقاصة.

أما من الناحية الفنية، فتستند البنوك الإسرائيلية إلى اعتبارات تتعلق بمخاطر الامتثال والمسؤولية القانونية المرتبطة بالتعامل مع البنوك العاملة في فلسطين. ويأتي ذلك في الوقت الذي تشير فيه التقييمات الدولية وتقارير الفحص المستقلة إلى أن القطاع المصرفي الفلسطيني يمتلك إطاراً رقابياً وتشريعياً متقدماً في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأن سلطة النقد والبنوك العاملة في فلسطين تطبق متطلبات الامتثال وفق المعايير الدولية. كما أن الحكومة الإسرائيلية دأبت منذ عام 2019 على إصدار ضمانات وحصانات قانونية للبنوك الإسرائيلية المراسلة للتخفيف من المخاطر القانونية المحتملة وضمان استمرارية العلاقات المصرفية.

5-4 فائض الشيك وعلاقته بأزمة البنوك المراسلة

يختلف موضوع فائض الشيك عن قضايا المراسلة المصرفية والتسوية التجارية التي تناولتها الأقسام السابقة، إذ يتعلق فائض الشيك أساساً بإدارة السيولة النقدية المتراكمة داخل الجهاز المصرفي نتيجة القيود المفروضة على إعادة ضخ الفوائض النقدية في النظام المالي الإسرائيلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2025). أما علاقات المراسلة المصرفية، فتتعلق بالقنوات التي تتيح تنفيذ المدفوعات والتحويلات والتسويات المالية بين البنوك العاملة في فلسطين والبنوك الإسرائيلية.

ورغم أن فائض الشيك وعلاقات المراسلة المصرفية يمثلان قضيتين مختلفتين، فإنهما يرتبطان بصورة غير مباشرة؛ إذ قد تؤدي القيود على تحويل فائض الشيك إلى زيادة الضغوط التشغيلية على البنوك، في حين أن أي تعطل في علاقات المراسلة قد ينعكس سلباً على كفاءة عمليات التسوية والمدفوعات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي والتجاري.

وفي بعض الأحيان يُثار تساؤل حول إمكانية قيام البنوك الوافدة العاملة في فلسطين بتحويل أو شحن فوائض الشيك إلى بنوكها الأم في الخارج لمعالجة مشكلة التراكم النقدي. غير أن هذا الخيار يواجه قيوداً عملية وفنية، إذ إن الشيك الإسرائيلي يظل مرتبطاً في تسويته النهائية بالنظام المالي الإسرائيلي وبآليات المقاصة والتسوية الخاصة به، كما أن البنوك الأم خارج إسرائيل لا تمتلك بالضرورة استخدامات أو طلباً كافياً لاستيعاب فوائض كبيرة من هذه العملة أو إعادة تدويرها بكفاءة. إضافةً إلى ذلك، فإن نقل كميات كبيرة من النقد عبر الحدود يخضع لمتطلبات تنظيمية ولوجستية وامتثالية معقدة. لذلك، ورغم أن هذا الخيار قد يخفف جزئياً من الضغوط التشغيلية على بعض البنوك، فإنه لا يمثل حلاً هيكلياً لأزمة فائض الشيك ما لم تتوافر آليات تتيح إعادة دمج هذه الفوائض ضمن منظومة التسوية المرتبطة بالشيك الإسرائيلي.

وبشكل عام، يتضح من العرض السابق أن هشاشة الحالة الفلسطينية لا ترتبط بعامل منفرد، بل تنشأ من تفاعل مجموعة من العوامل النقدية والمصرفية، والتجارية، والمؤسسية، والسياسية. ويؤدي هذا التداخل إلى زيادة حساسية الاقتصاد الفلسطيني تجاه أي اضطراب في قنوات المراسلة والتسوية المالية، الأمر الذي يفسر الأهمية الخاصة التي تكتسبها استدامة هذه العلاقات بالنسبة إلى الاستقرار المالي والاقتصادي (الرسالة، 2026).

5- التداعيات المحتملة لتعطل علاقات المراسلة

في حال حدوث تعطل جزئي أو كلي في علاقات المراسلة المصرفية، يمكن أن تنتقل الآثار تدريجياً من النظام المالي إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية، ثم إلى الاقتصاد الكلي. وتختلف حدة هذه التداعيات تبعاً لدرجة التعطل ومدته، وقدرة المؤسسات المالية والاقتصادية على التكيف معه. ويوضح الجدول (4) مراحل انتقال الأثر والتداعيات المحتملة.

جدول (4): مراحل انتقال الأثر والتداعيات المحتملة

مستوى التأثير	المجال المتأثر	طبيعة الأثر المتوقع عند التعطل
المرحلة الأولى	النظام المالي	اضطراب المدفوعات والتسويات، وضغوط السيولة، وارتفاع تكاليف المعاملات، وتزايد الاعتماد على القنوات غير الرسمية، وضغوط على الثقة والاستقرار المالي.
المرحلة الثانية	التجارة وسلاسل الإمداد	تأخير المدفوعات التجارية، وارتفاع تكاليف الاستيراد والتصدير، وتشديد شروط التبادل التجاري.
القطاعات المرتبطة بالتجارة والتدفقات المالية	الطاقة والمياه والسلع والخدمات الأساسية	ارتفاع التكاليف، واحتمال نقص بعض السلع الأساسية، واضطراب الإمدادات.
	التحويلات المالية للأفراد والأسر	تأخير التحويلات، وارتفاع تكلفتها، وتراجع كفاءتها.
	المشاريع الصغيرة والمتوسطة	ضغوط السيولة، وتعثر محتمل، وتراجع النشاط الاستثماري.
المرحلة الثالثة	الاقتصاد الكلي	تباطؤ النمو الاقتصادي، وضغوط تضخمية، وآثار على المالية العامة والإنفاق الحكومي.

1-5 التداعيات على النظام المالي

يوضح الجدول السابق المسار المحتمل لانتقال الأثر بين المستويات المختلفة للاقتصاد. وتتناول الفقرات التالية هذه التداعيات بمزيد من التفصيل، بدءاً بالنظام المالي، ثم القطاعات الاقتصادية، وصولاً إلى الاقتصاد الكلي.

- اضطراب المدفوعات والتسوية: يمكن أن يؤدي أي تقييد أو تعطل في علاقات المراسلة المصرفية إلى إبطاء تنفيذ المدفوعات والتسويات بين المؤسسات المالية، وارتفاع تكاليف الخدمات المرتبطة بها، بما ينعكس على كفاءة عمل النظام المالي وقدرته على تنفيذ المعاملات بصورة منتظمة.

- **ضغوط السيولة وإدارة النقد:** قد يفرض تعطل علاقات المراسلة قيوداً إضافية على قدرة البنوك على إدارة السيولة، وخاصة السيولة بعملة الشيك الإسرائيلي، كما قد يرفع تكاليف إدارة النقد والاحتفاظ بالسيولة التشغيلية. وفي حال استمرار هذه الضغوط، قد تواجه البنوك تحديات إضافية في إدارة السيولة وتخصيص الموارد المالية اللازمة لدعم عملياتها التشغيلية (سلطة النقد الفلسطينية، 2025ب).
- **تزايد الاعتماد على القنوات غير الرسمية:** كلما تراجعت كفاءة القنوات المالية الرسمية أو ارتفعت تكلفتها، ازدادت الحوافز لاستخدام وسائل تحويل وتسوية غير رسمية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تراجع مستويات الشفافية والامتثال، ويزيد من التحديات المرتبطة بالرقابة المالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (UNCTAD, 2024).
- **مخاطر الاستقرار المالي والثقة:** في حال استمرار الضغوط التشغيلية لفترة طويلة، قد تتأثر ثقة المتعاملين بكفاءة القنوات المالية والمصرفية، الأمر الذي قد ينعكس على قرارات الادخار والاستثمار واستخدام الخدمات المصرفية. كما قد تواجه البنوك ضغوطاً إضافية في إدارة المخاطر والسيولة واستمرارية الأعمال (سلطة النقد الفلسطينية، 2025ب).

2-5 التداعيات على القطاعات الاقتصادية

بعد انتقال الأثر إلى النظام المالي، تبدأ الانعكاسات بالظهور على الأنشطة الاقتصادية والقطاعات المرتبطة بالتجارة والتدفقات المالية.

- **التجارة الخارجية وسلاسل الإمداد:** تُعد التجارة الخارجية من أكثر الأنشطة حساسية لأي اضطراب في قنوات المراسلة المصرفية. فقد يؤدي تأخر المدفوعات والتسويات إلى إبطاء عمليات الاستيراد والتصدير، وارتفاع كلفة المعاملات، وتشديد شروط الائتمان التجاري، بما ينعكس على كفاءة سلاسل الإمداد وتوافر السلع في الأسواق المحلية (GOV. UK, 2024).
- **الطاقة والمياه والسلع والخدمات الأساسية:** ترتبط مدفوعات الطاقة والمياه وعدد من السلع والخدمات الأساسية بقنوات التسوية المالية القائمة. ولذلك، فإن أي اضطراب جوهري في هذه القنوات قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية أو تأخير بعض المدفوعات، بما قد ينعكس على استمرارية الإمدادات وكلفة الخدمات الأساسية.
- **التحويلات المالية للأفراد والأسر:** قد تتعرض التحويلات الواردة من الخارج أو التحويلات المرتبطة بالعمالة الفلسطينية لتأخيرات أو ارتفاع في الكلفة نتيجة تضيق قنوات التسوية المتاحة. ونظراً لأهمية هذه التحويلات في دعم دخل الأسر والاستهلاك المحلي، فإن تراجع كفاءتها قد يؤثر في النشاط الاقتصادي المحلي (GOV. UK, 2024).
- **المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أكثر الفئات تأثراً بالتغيرات في السيولة وتكاليف المعاملات المالية. وقد يؤدي أي تعطل في علاقات المراسلة إلى زيادة الضغوط على التدفقات النقدية والقدرة على تمويل التجارة والالتزامات التشغيلية، بما يرفع مخاطر التعثر ويحد من النشاط الاقتصادي والاستثماري.

3-5 التداعيات الاقتصادية الكلية

بعد انتقال آثار التعطل إلى التجارة والتحويلات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، تبدأ الانعكاسات بالظهور على مؤشرات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك النمو والتضخم والمالية العامة.

- **تباطؤ النمو الاقتصادي والاستثمار:** يمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف المعاملات المالية وتراجع كفاءة التجارة والتحويلات إلى إضعاف بيئة الأعمال وتقليص النشاط الاستثماري، بما ينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي وفرص العمل والإنتاج (FSB, 2016).
- **الضغوط التضخمية وارتفاع تكاليف المعيشة:** إذا انعكست اضطرابات التسويات المالية على كلفة الاستيراد أو حركة الإمدادات، فقد يترتب على ذلك ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات، وخاصة السلع الأساسية المرتبطة بالتجارة الخارجية، الأمر الذي يزيد الضغوط على مستويات المعيشة (GOV.UK, 2024).
- **التأثيرات على المالية العامة والإنفاق الحكومي:** قد تؤثر القيود على المدفوعات والتسويات في انتظام بعض التدفقات المالية الحكومية أو في كفاءة تنفيذ بعض النفقات والمدفوعات العامة، خاصة في حال حدوث اضطرابات واسعة النطاق أو طويلة الأمد في القنوات المصرفية.

4-5 التداعيات المحتملة على الاقتصاد الإسرائيلي

لا تقتصر أهمية علاقات المراسلة المصرفية على آثارها داخل الاقتصاد الفلسطيني فحسب، بل تمتد أيضاً إلى البيئة الاقتصادية الإسرائيلية، نتيجة الروابط التجارية والمالية القائمة بين الجانبين. إذ قد يؤدي تعطل قنوات المدفوعات والتسوية إلى إبطاء تنفيذ المعاملات التجارية ورفع تكاليفها، وخفض كفاءة سلاسل الإمداد المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية المشتركة.

كما أن زيادة الاعتماد على قنوات تسوية أقل شفافية قد تزيد من التحديات المرتبطة بالامتثال وإدارة المخاطر. ومن ناحية أخرى، فإن أي تباطؤ اقتصادي فلسطيني قد ينعكس سلباً على الطلب على السلع والخدمات الإسرائيلية، ويزيد مستويات عدم اليقين الاقتصادي في البيئة المحيطة.

وبصورة عامة، يتضح من العرض السابق أن آثار أي اضطراب في علاقات المراسلة المصرفية لا تقتصر على الجانب المصرفي، بل تنتقل تدريجياً إلى التجارة والتحويلات والأنشطة الاقتصادية المختلفة قبل أن تنعكس على مؤشرات الاقتصاد الكلي. وتختلف حدة هذه التداعيات بحسب مدة التعطل وقدرة المؤسسات المالية والاقتصادية على التكيف مع الظروف المستجدة، وهو ما يبرز أهمية الاستفادة من التجارب الدولية في التعامل مع مثل هذه المخاطر.

6- تجارب دولية في مواجهة تقييد علاقات المراسلة المصرفية

تعرض التجارب الدولية عدداً من النماذج التي واجهت تحديات تتعلق بالوصول إلى الخدمات المالية الدولية أو الحفاظ على علاقات مصرفية خارجية مستقرة. ورغم اختلاف السياقات السياسية والاقتصادية بين هذه الحالات، فإنها توفر دروساً مفيدة بشأن كيفية تعزيز مرونة الأنظمة المالية في مواجهة المخاطر المرتبطة بعلاقات المراسلة المصرفية.

1- كوسوفو: غياب العملة الوطنية والاعتماد على البيئة المالية الخارجية

تعدّ كوسوفو من الحالات الأقرب إلى الوضع الفلسطيني من حيث محدودية السيادة النقدية، إذ تعتمد على اليورو دون امتلاك عملة وطنية خاصة بها. وقد جعل ذلك القطاع المصرفي الكوسوفي معتمداً بدرجة كبيرة على البنوك المراسلة والشبكات المالية الأوروبية لتسوية المدفوعات الدولية وتمويل التجارة والتحويلات المالية.

ورغم التحديات المرتبطة بصغر حجم الاقتصاد ومحدودية السوق المالية المحلية، نجحت كوسوفو في الحفاظ على ارتباطها بالنظام المالي الأوروبي من خلال تعزيز الأطر الرقابية والامتثال للمعايير الدولية، وتطوير التعاون مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية (IMF, 2025b).

وتبرز تجربة كوسوفو بصورة خاصة أهمية المحافظة على النفاذ إلى الشبكات المصرفية الخارجية في الاقتصادات التي لا تمتلك عملة وطنية مستقلة أو بنية مالية دولية واسعة النطاق.

2- البوسنة والهرسك: الحفاظ على الاستقرار المالي في اقتصاد منقسم مؤسسياً

واجهت البوسنة والهرسك تحديات مرتبطة بتعدد السلطات والمؤسسات الاقتصادية والمالية، إضافةً إلى الاعتماد الكبير على البنوك الأجنبية والتحويلات الخارجية. وقد ساعد نظام مجلس النقد (Currency Board)، والرقابة المصرفية المتوافقة مع المعايير الأوروبية، في تعزيز الثقة بالنظام المالي والحفاظ على علاقات مصرفية خارجية مستقرة. كما لعب التكامل التدريجي مع الأسواق والمؤسسات الأوروبية دوراً مهماً في دعم قدرة البنوك على الوصول إلى خدمات المراسلة المصرفية وتمويل التجارة (IMF, 2025b).

وتوضح هذه التجربة الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الرقابية المستقرة في تعزيز الثقة بالقطاع المالي، حتى في البيئات السياسية والإدارية المعقدة.

3- دول الكاريبي: الامتثال والتنوع كخيار أكثر استدامة

في مواجهة تراجع علاقات المراسلة المصرفية بفعل سياسات تقليص المخاطر (De-risking) التي اتبعتها بعض البنوك الدولية (World Bank, 2015)، ركزت عدة دول كاريبية على تعزيز الامتثال للمعايير الدولية، وتقوية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتنوع شبكة البنوك المراسلة. وتُظهر هذه التجربة أن معالجة آثار تقليص المخاطر تتطلب استجابة مؤسسية مستمرة تشمل تطوير الأطر الرقابية، وتحسين إدارة المخاطر، وتعزيز التواصل مع المؤسسات المالية الدولية.

جدول (5): بعض التجارب الدولية في مجال علاقات المراسلة المصرفية

الحالة	التحدي الرئيسي	الاستجابة
كوسوفو	غياب العملة الوطنية، والاعتماد على الشبكات الخارجية لتسوية المدفوعات والتجارة.	تعزيز الامتثال للمعايير الدولية، والاندماج مع النظام المالي الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية.
البوسنة والهرسك	بيئة سياسية ومؤسسية معقدة، وتعدد مراكز صنع القرار، والاعتماد الكبير على البنوك الأجنبية والتحويلات الخارجية.	بناء إطار رقابي قوي، وتطبيق نظام مجالس النقد، وتعزيز التكامل التدريجي مع المؤسسات والأسواق الأوروبية.
دول الكاريبي	فقدان البنوك المراسلة نتيجة سياسة تقليص المخاطر (De-risking).	رفع مستويات الامتثال، وتقوية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتنويع شبكة المراسلين.

4-6 الدروس المستفادة للحالة الفلسطينية

تُظهر التجارب السابقة أن الحفاظ على النفاذ إلى الخدمات المالية الدولية يعتمد على مجموعة مترابطة من العوامل، تشمل قوة الأطر الرقابية، ومستويات الامتثال للمعايير الدولية، وفعالية الحوكمة المؤسسية، وقدرة القطاع المالي على بناء شبكة متنوعة من العلاقات الخارجية.

كما تشير هذه التجارب إلى أن البدائل المتاحة لعلاقات المراسلة المصرفية التقليدية غالبًا ما تكون محدودة من حيث النطاق أو الكفاءة، الأمر الذي يجعل المحافظة على العلاقات القائمة وتعزيز استدامتها أولوية في المدى المنظور.

وعلى الرغم من اختلاف السياقات السياسية والمؤسسية بين هذه الحالات والحالة الفلسطينية، فإن الرسالة المشتركة تتمثل في أهمية الاستثمار المستمر في الامتثال والرقابة وإدارة المخاطر وتنويع القنوات المالية، بما يعزز مرونة القطاع المالي وقدرته على التعامل مع الصدمات المحتملة.

وتمثل هذه الدروس إطارًا مرجعيًا مفيدًا عند تقييم الخيارات المتاحة لتعزيز استدامة علاقات المراسلة المصرفية في فلسطين، وهو ما تتناوله الفقرات التالية.

7- الخيارات المطروحة لاستمرار علاقات المراسلة المصرفية

في ضوء المخاطر المحيطة بعلاقات المراسلة المصرفية، تبرز الحاجة إلى تبني مجموعة من الإجراءات المتكاملة التي تجمع بين إدارة المخاطر قصيرة الأجل وتعزيز المرونة المؤسسية على المدى المتوسط والطويل. ويمكن تصنيف هذه الإجراءات ضمن ثلاثة محاور رئيسية تتناول استدامة العلاقات القائمة، وتنويع القنوات المالية، وتطوير البنية التحتية للمدفوعات والخدمات المالية.

1-7 المحافظة على العلاقات القائمة وتعزيز استدامتها

يمثل الحفاظ على علاقات المراسلة المصرفية الحالية الخيار الأكثر واقعية وأولوية في المدى المنظور، نظرًا لاعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الشيك الإسرائيلي وارتباط جزء مهم من النشاط التجاري والمدفوعات والتسويات المالية بالقنوات المصرفية القائمة. وعليه، تتركز الجهود في هذا المحور على تعزيز استمرارية هذه العلاقات وتقليل المخاطر التي قد تهددها.

1-1-7 تعزيز الحوار والتنسيق مع البنوك الإسرائيلية

يُعد هذا الخيار أحد أهم الأدوات للحفاظ على العلاقات المصرفية القائمة. ويشمل ذلك تطوير قنوات الحوار المباشر، وتوسيع تبادل المعلومات، وتعزيز التنسيق بين سلطة النقد الفلسطينية وبنك إسرائيل والجهات الرقابية ذات العلاقة. ويمكن لمثل هذا الحوار أن يساهم في تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات وتحسين التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية، بما يدعم استقرار العلاقات المصرفية القائمة.

التوجه السياساتي المقترح: ينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز استدامة علاقات المراسلة المصرفية القائمة من خلال تطوير أطر مؤسسية للحوار والتنسيق بين الأطراف ذات العلاقة، وتعزيز الشفافية وتبادل المعلومات، ومعالجة التحديات التشغيلية والتنظيمية بصورة استباقية، بما يساهم في الحد من مخاطر الانقطاع المفاجئ للخدمات المصرفية العابرة للحدود.

7-1-2 تعزيز الامتثال والحوكمة وإدارة المخاطر

يمثل الامتثال للمعايير الدولية في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات اعرف عميلك (KYC) أحد أهم العوامل المؤثرة في قرارات البنوك المراسلة. وقد أحرز القطاع المصرفي الفلسطيني تقدماً ملحوظاً في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة، إلا أن مواصلة تطوير الأطر الرقابية والحوكمة وإدارة المخاطر تظل شرطاً أساسياً للحفاظ على ثقة البنوك المراسلة وتقليل آثار سياسات تقليص المخاطر (De-risking) (GOV. UK, 2024).

التوجه السياساتي المقترح: يتطلب الحفاظ على ثقة البنوك المراسلة مواصلة تطوير منظومة الامتثال والحوكمة وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي الفلسطيني، بما ينسجم مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات ذات الصلة، ويعزز قدرة المؤسسات المالية على الاستجابة لمتطلبات الشركاء الدوليين والمتغيرات التنظيمية المستجدة.

7-1-3 الترتيبات الانتقالية والضمانات المؤقتة

أظهرت التجربة الأخيرة أهمية الضمانات القانونية والترتيبات الانتقالية في الحد من مخاطر الانقطاع المفاجئ لعلاقات المراسلة المصرفية. وقد أسهمت هذه الأدوات في توفير درجة من الاستقرار، ومكنت القطاع المصرفي من الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية خلال فترات عدم اليقين. ومع ذلك، تبقى هذه الترتيبات مؤقتة بطبيعتها، وتشكل وسيلة لإدارة المخاطر قصيرة الأجل أكثر من كونها حلاً مستداماً للمشكلة.

التوجه السياساتي المقترح: تمثل الترتيبات والآليات الانتقالية الحالية عنصراً مهماً في الحد من مخاطر الانقطاع الفوري للخدمات المالية، الأمر الذي يستدعي العمل على المحافظة عليها خلال المدى القصير، بالتوازي مع السعي إلى تطوير حلول أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ على المدى المتوسط والطويل.

7-1-4 إنشاء كيان متخصص لخدمات المراسلة والتسوية

يُطرح أحياناً خيار إنشاء شركة أو مؤسسة متخصصة تتولى إدارة عمليات المراسلة والتسوية بين البنوك العاملة في فلسطين والبنوك الإسرائيلية. ويستهدف هذا الخيار بالدرجة الأولى، تحسين الحوكمة والإدارة التشغيلية لعمليات المراسلة والتسوية، أكثر من كونه بديلاً مباشراً للعلاقات المصرفية القائمة أو أداة لتنويعها.

التوجه السياساتي المقترح: دراسة خيارات مؤسسية بديلة أو مكملية للعلاقات التشغيلية القائمة، بما في ذلك إنشاء كيان متخصص أو ترتيبات مشتركة ضمن إطار العلاقات المصرفية المتعارف عليها، وذلك لإدارة خدمات المراسلة والتسوية، بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية وتقليل المخاطر المرتبطة بتركيز الخدمات في عدد محدود من القنوات.

7-1-5 دور الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في دعم استمرارية علاقات المراسلة المصرفية

يمكن للاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف أن تساهم في تعزيز استدامة علاقات المراسلة المصرفية من خلال توفير أطر قانونية ومؤسسية أكثر استقراراً وقابلية للتنبؤ، وتعزيز التعاون الرقابي وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية، بما يحد من مخاطر الامتثال ويقلل دوافع سياسات تقليص المخاطر (De-risking) (World Bank, 2025; IMF, 2020). كما يمكن لهذه الاتفاقيات أن تدعم اندماج القطاع المالي الفلسطيني في المبادرات الإقليمية والدولية الخاصة بالمدفوعات العابرة للحدود، وتوسيع فرص الوصول إلى شبكات التسوية والمدفوعات الدولية، بما يعزز مرونة القطاع المالي ويحد من مخاطر التركيز في عدد محدود من قنوات المراسلة (FSB, 2019; UNCTAD, 2024).

ومع ذلك، تبقى هذه الاتفاقيات أداة داعمة لتعزيز استدامة العلاقات القائمة، وليست بديلاً كاملاً عنها، خصوصاً في ظل استمرار الاعتماد الكبير على الشيكال الإسرائيلي والبنية التحتية للتسوية المرتبطة به (GOV. UK, 2024).

ويمكن توسيع دور الاتفاقيات التجارية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية من إطارها التقليدي إلى أداة عملية لدعم استمرارية قنوات الدفع والتسوية، من خلال تفعيل لجان الشراكة وآليات التشاور التجاري مع الشركاء الدوليين، وطرح أثر أي قيود مصرفية على التجارة والاستثمار وسلاسل التوريد باعتباره تحدياً يؤثر في تنفيذ الالتزامات الاقتصادية والتجارية القائمة.

التوجه السياساتي المقترح: توظيف الاتفاقيات الاقتصادية وآليات الشراكة الدولية لدعم تنوع قنوات التسوية والمدفوعات وتعزيز الوصول إلى الشبكات المالية الإقليمية والدولية، بما يرفع مرونة القطاع المالي الفلسطيني ويحد من مخاطر التركيز والاعتماد على عدد محدود من قنوات المراسلة.

2-7 تنوع القنوات المالية وتقليل مخاطر التركيز

إلى جانب المحافظة على العلاقات القائمة، تزداد الحاجة إلى تعزيز مرونة القطاع المالي من خلال تقليل الاعتماد على عدد محدود من القنوات والمؤسسات، بما يحد من المخاطر النظامية ويرفع القدرة على التكيف مع الصدمات المحتملة.

2-7-1 تنوع شبكة البنوك المراسلة

يُعدّ تنوع شبكة البنوك المراسلة أحد الخيارات العملية للحد من مخاطر التركيز. ومن شأن توسيع قاعدة العلاقات المصرفية الدولية أن يوفر بدائل إضافية للقطاع المصرفي الفلسطيني، ويعزز قدرته على الوصول إلى الخدمات المالية الدولية. غير أن نجاح هذا المسار يعتمد أيضاً على توافر حوافز اقتصادية وتشغيلية تشجع المؤسسات المالية الدولية على توسيع نطاق تعاملها مع القطاع المصرفي الفلسطيني. **التوجه السياساتي المقترح:** يسهم تنوع شبكة البنوك المراسلة والقنوات المالية المستخدمة في تخفيف مخاطر التركيز وتعزيز مرونة النظام المالي الفلسطيني، بما يدعم استمرارية عمليات التجارة والتحويلات والتسويات المالية في مواجهة التطورات الجيوسياسية والتنظيمية المختلفة.

2-7-2 التوسع في استخدام العملات الأجنبية في التجارة مع إسرائيل

يمكن أن يسهم تشجيع استخدام الدولار الأمريكي أو اليورو في جزء من المبادلات التجارية مع إسرائيل في تقليل الاعتماد النسبي على قنوات تسوية الشيك. كما يسمح ذلك بالاستفادة بصورة أكبر من شبكة المراسلين الدوليين القائمة لدى البنوك العاملة في فلسطين. إلا أن فعالية هذا الخيار تظل محدودة بمخاطر تقلب أسعار الصرف، واستمرار تفضيل العديد من الموردين الإسرائيليين للتعامل بالشيكل. **التوجه السياساتي المقترح:** دعم تنوع ترتيبات الدفع والتسوية التجارية من خلال توسيع نطاق استخدام العملات الدولية في المعاملات التي تسمح طبيعتها التجارية بذلك، بما يحد من مخاطر التركيز ويرفع قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التكيف مع الاضطرابات المحتملة في قنوات التسوية المرتبطة بالشيكل.

2-7-3 توجيه التجارة عبر قنوات وأسواق بديلة

يمكن أن يسهم توسيع نطاق التجارة مع الأسواق الإقليمية والدولية، وتشجيع استخدام مسارات تجارية بديلة كلما كان ذلك ممكناً اقتصادياً ولوجستياً، في الحد من درجة الاعتماد على القنوات التجارية والمالية المرتبطة بإسرائيل. ويساعد هذا التوجه على تنوع مصادر الاستيراد والتصدير وتقليل المخاطر الناجمة عن تركيز التدفقات التجارية في مسار واحد.

كما أن تنوع الشركاء التجاريين قد يتيح استخدام ترتيبات دفع وتسوية أكثر تنوعاً، والاستفادة من شبكات البنوك المراسلة الدولية المرتبطة بالأسواق الجديدة، بما يعزز مرونة القطاعين التجاري والمالي في مواجهة الاضطرابات المحتملة. ومع ذلك، يظل نجاح هذا الخيار مرتبطاً بعوامل تتعلق بالبنية اللوجستية، وسهولة النفاذ إلى الأسواق الخارجية، والقيود التنظيمية والسياسية التي تؤثر في حركة التجارة الفلسطينية.

التوجه السياساتي المقترح: تعزيز التنوع التدريجي للأسواق والشركاء التجاريين وترتيبات الدفع والتسوية المرتبطة بهم، بما يدعم استدامة التجارة الخارجية ويحد من المخاطر الناجمة عن الاعتماد المرتفع على مسارات تجارية ومالية محددة.

7-2-4 تطوير قنوات تسوية ومدفوعات داعمة

يمكن استكشاف ترتيبات مؤسسية إضافية لتيسير بعض عمليات التسوية الدولية من خلال شراكات مصرفية أو ترتيبات إقليمية داعمة، بما يسهم في توسيع الخيارات المتاحة وتقليل الاعتماد على عدد محدود من القنوات المالية.

وفي الإطار التنفيذي، يمكن تطوير ترتيبات مراسلة مصرفية إضافية مع شركاء ماليين وتجاريين إقليميين ودوليين، بما في ذلك المؤسسات المصرفية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي والدول العربية والأسواق الآسيوية الرئيسية، بما يسهم في تقليل مخاطر التركيز ويوفر بدائل تشغيلية عند الحاجة. كما يمكن تشجيع استخدام العملات الدولية أو عملات الشركاء التجاريين في بعض المعاملات التجارية المؤهلة ضمن أطر رقابية واضحة لإدارة السيولة والامتثال ومخاطر أسعار الصرف.

التوجه السياساتي المقترح: تعزيز الوصول إلى قنوات تسوية ومدفوعات إقليمية ودولية أكثر تنوعاً، بما يدعم استدامة التدفقات المالية والتجارية، ويرفع قدرة القطاع المالي الفلسطيني على التكيف مع الاضطرابات المحتملة في بيئة المراسلة المصرفية.

7-3 تطوير البنية التحتية المالية والتكنولوجية

يتمثل المحور الثالث في تعزيز قدرة النظام المالي الفلسطيني على التكيف مع المتغيرات المستقبلية من خلال تحديث البنية التحتية للمدفوعات وتطوير الحلول الرقمية التي ترفع الكفاءة والمرونة التشغيلية.

7-3-1 الربط البيئي عبر أنظمة الدفع الفوري والمدفوعات العابرة للحدود

يُعدّ تطوير الربط المباشر بين أنظمة المدفوعات الفلسطينية والأنظمة الإقليمية أو الدولية من الخيارات الواعدة على المدى المتوسط والطويل، من خلال أنظمة الدفع الفوري (Instant Payments)، أو منصات المدفوعات العابرة للحدود (Cross-Border Payments). ومن شأن هذا التوجه أن يسرّع تنفيذ المدفوعات، ويخفض التكاليف التشغيلية، ويعزز الشفافية وقابلية تتبع العمليات المالية. ومع ذلك، فإنه لا يلغي الحاجة إلى ترتيبات التسوية النهائية المرتبطة بالمشكل الإسرائيلي.

التوجه السياساتي المقترح: دعم التكامل التدريجي للبنية التحتية الفلسطينية للمدفوعات مع التطورات الإقليمية والدولية في مجال المدفوعات الفورية والعابرة للحدود، بما يعزز الكفاءة التشغيلية، ويخفض تكاليف المعاملات، ويرفع قدرة القطاع المالي على التكيف مع التحولات المتسارعة في البيئة المالية العالمية.

7-3-2 تطوير المدفوعات الرقمية وتقليص الاعتماد على النقد

يسهم التوسع في استخدام المحافظ الإلكترونية والمدفوعات الرقمية وأنظمة الدفع الحديثة في تحسين كفاءة المعاملات المالية، وتعزيز الشمول المالي، وتقليل الاعتماد على النقد. كما يساعد في رفع كفاءة إدارة السيولة وتطوير البيئة المالية المحلية، رغم أنه لا يشكل بديلاً لخدمات المراسلة المصرفية المرتبطة بالتجارة الدولية والتسويات العابرة للحدود.

التوجه السياساتي المقترح: تعزيز التحول التدريجي نحو المدفوعات الرقمية والخدمات المالية الإلكترونية، بما يرفع كفاءة المعاملات المالية، ويعزز الشمول المالي، ويحد من الاعتماد على النقد، ويسهم في بناء قطاع مالي أكثر مرونة وكفاءة واستعداداً لمتطلبات المستقبل.

7-3-3 تعزيز التكامل مع البنى التحتية الإقليمية والدولية للمدفوعات

على المدى البعيد، يمكن أن يسهم تعزيز التكامل مع أنظمة المدفوعات الإقليمية والدولية في توسيع خيارات التسوية المتاحة ورفع مرونة القطاع المالي الفلسطيني. ويشمل ذلك الاستفادة من المبادرات الإقليمية الخاصة بالمدفوعات العابرة للحدود والتطورات العالمية في أنظمة الدفع الحديثة، بما يعزز قدرة القطاع المالي على مواكبة التحولات المتسارعة في البيئة المالية الدولية.

التوجه السياساتي المقترح: متابعة المبادرات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالمدفوعات العابرة للحدود، وتقييم فرص انضمام فلسطين أو ربط أنظمتها بها عبر مسارات تدريجية. ويتطلب ذلك إجراء مشاورات مع البنوك المركزية والمؤسسات المالية الشريكة، وتحديد المتطلبات القانونية والتقنية، ثم إدراج مشاريع الربط ذات الأولوية ضمن استراتيجية وطنية للمدفوعات.

وبشكل عام، تُظهر الخيارات السابقة أن تعزيز استدامة علاقات المراسلة المصرفية يتطلب مزيجاً من الإجراءات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل (حماية العلاقات القائمة، وتنويع القنوات المالية، وتطوير البنية التحتية للمدفوعات)، بحيث يجري التعامل مع المخاطر الحالية بالتوازي مع بناء قدرات مؤسسية وتشغيلية أكبر للمستقبل. كما أن فعالية هذه الخيارات لا تعتمد على أي إجراء منفرد، بل على تكاملها ضمن إطار شامل لإدارة المخاطر وتعزيز مرونة القطاع المالي.

8- الجهات الفاعلة والجهود الرامية للحفاظ على علاقات المراسلة

شهدت العلاقات المصرفية الفلسطينية-الإسرائيلية، منذ أواخر عام 2023، مرحلة غير مسبوقة من عدم اليقين، نتيجة تصاعد التهديدات المرتبطة بعدم تجديد خطابات الحصانة والضمانات الممنوحة للبنوك الإسرائيلية المراسلة. وقد أثارت هذه التطورات مخاوف واسعة في الأوساط الاقتصادية والمالية الفلسطينية والدولية، لما قد يترتب عليها من آثار مباشرة على التجارة والمدفوعات والتحويلات المالية والاستقرار المالي.

وفي هذا السياق، شاركت مجموعة من الجهات المحلية والإقليمية والدولية في الجهود الرامية إلى دعم استمرارية علاقات المراسلة المصرفية والحد من المخاطر المرتبطة بها. ويوضح الجدول التالي أبرز الجهات المعنية ومصالحها الرئيسية.

جدول (6): الجهات الفاعلة وأدوارها

الجهة	الدور/ المصلحة الرئيسية
سلطة النقد الفلسطينية	الحفاظ على الاستقرار المالي واستمرارية المدفوعات.
البنوك العاملة في فلسطين	ضمان استمرار خدمات المقاصة والتسويات وتمويل التجارة.
البنوك الإسرائيلية	الحد من المخاطر القانونية والتنظيمية.
الحكومة الفلسطينية	ضمان استمرارية النشاط الاقتصادي والخدمات العامة.
القطاع الخاص	تنفيذ المدفوعات التجارية بكفاءة وبتكلفة معقولة.
المؤسسات المالية الدولية	الحفاظ على الاستقرار المالي وضمان تدفق المساعدات والتجارة.
الشركاء الدوليون	الحد من المخاطر الاقتصادية والإنسانية الناجمة عن أي انقطاع مالي.

ويُظهر هذا التداخل في المصالح أن استمرارية علاقات المراسلة المصرفية تمثل أولوية مشتركة للعديد من الجهات الفاعلة، وهو ما يفسر الدور الذي اضطلعت به الأطراف المحلية والدولية في دعم هذه العلاقات والحفاظ عليها خلال الفترة الأخيرة.

1-8 الدعم الدولي: (مجموعة السبع G7، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة)

في إطار الدور الذي تؤديه الجهات الدولية المشار إليها أعلاه، برزت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول مجموعة السبع (GOV. UK, 2024) باعتبارها من أكثر الأطراف انخراطاً في دعم استمرارية قنوات المدفوعات والتسوية المالية، وتجنب التداعيات الاقتصادية والإنسانية المحتملة لأي انقطاع فيها (Congressional Research Service, 2022).

2-2 الاستفادة من الأطر القانونية والتجارية الدولية

إلى جانب المسارات الدبلوماسية والرقابية التقليدية، يمكن الاستفادة من الأطر القانونية والتجارية الدولية لتسليط الضوء على الآثار الاقتصادية المترتبة على أي تعطيل غير مبرر لقنوات المدفوعات والتسويات الرسمية. ويشمل ذلك توثيق الأضرار المحتملة التي قد تلحق بالتجارة والاستثمار والعقود العابرة للحدود، واستخدام هذه الأدلة ضمن آليات الحوار الاقتصادي والتجاري مع الحكومات والمؤسسات والهيئات الدولية ذات العلاقة.

3-3 الدور المؤسسي والرقابي وجهود سلطة النقد الفلسطينية

عملت سلطة النقد الفلسطينية، بالتعاون مع البنوك العاملة في فلسطين والشركاء المحليين والدوليين، على الحفاظ على استدامة علاقات المراسلة المصرفية وتعزيز قدرة القطاع المالي على مواجهة المخاطر والتحديات المرتبطة بها (IMF, 2020). وشملت هذه الجهود تطوير الأطر

الرقابية والتنظيمية، وتعزيز الامتثال للمعايير الدولية، والتواصل المستمر مع الجهات الرقابية والبنوك المراسلة، إلى جانب دراسة الخيارات البديلة التي يمكن أن تسهم في تعزيز مرونة القطاع المالي الفلسطيني وتقليل مواطن الهشاشة المرتبطة بعلاقات المراسلة المصرفية.

- **تعزيز التواصل والتنسيق مع الجهات الرقابية والشركاء الرئيسيين:** حافظت سلطة النقد الفلسطينية على قنوات تواصل وتنسيق مستمرة مع بنك إسرائيل والبنوك المراسلة والجهات الرقابية والمؤسسات المالية الدولية، بهدف الحد من المخاطر المرتبطة باستمرارية العلاقات المصرفية وضمان استمرار خدمات التسوية والمدفوعات (سلطة النقد الفلسطينية، د.ت). وأسهم هذا التنسيق في تعزيز الثقة باستمرارية القنوات المصرفية القائمة، وتوفير مظلة داعمة للجهود الرقابية والمؤسسية الرامية إلى الحد من مخاطر الانقطاع (GOV. UK, 2024).
 - **الحصانات والضمانات القانونية كأداة لدعم الاستمرارية:** برزت الحصانات والضمانات القانونية (Indemnity Arrangements) خلال السنوات الأخيرة باعتبارها إحدى الأدوات التي جرى استخدامها عملياً لدعم استمرارية علاقات المراسلة المصرفية خلال فترات ارتفاع المخاطر وعدم اليقين. غير أن هذه الترتيبات تظل ذات طبيعة مؤقتة، ولا تمثل بديلاً عن إيجاد ترتيبات أكثر استقراراً وقابلية للتنبؤ على المدى الطويل. كما أن استمرار الاعتماد عليها يبرز الحاجة إلى تطوير آليات مؤسسية وقانونية أكثر استدامة تضمن استمرارية العلاقات المصرفية بعيداً عن التجاذبات السياسية والاعتبارات قصيرة الأجل (IMF, 2020).
 - **تعزيز الامتثال والجاهزية المؤسسية:** على صعيد التنفيذ العملي، واصلت سلطة النقد الفلسطينية تطوير الأطر الرقابية والتنظيمية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز تطبيق اعرف عميلك (KYC)، والرقابة المبنية على المخاطر، بما يتوافق مع المعايير الدولية (IMF, 2020)، ومبادئ مجموعة العمل المالي (FATF) (FATF, n.d). كما عززت البنوك العاملة في فلسطين خطط استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات، ورفعت جاهزيتها للتعامل مع مختلف السيناريوهات المحتملة، بما في ذلك سيناريوهات التعطل الجزئي أو المؤقت في خدمات المراسلة المصرفية. وقد أسهمت هذه الإجراءات في تعزيز ثقة المؤسسات المالية الدولية والبنوك المراسلة بالقطاع المصرفي الفلسطيني، ودعمت قدرته على الاستجابة للتحديات التشغيلية والتنظيمية المتزايدة.
 - **استكشاف البدائل وتعزيز المرونة التشغيلية:** بالتوازي مع الجهود الرامية إلى الحفاظ على العلاقات القائمة، جرى تقييم عدد من البدائل والإجراءات الداعمة لتعزيز مرونة القطاع المالي الفلسطيني، شملت تنويع العلاقات المصرفية، وتطوير البنية التحتية للمدفوعات، وتوسيع استخدام الأدوات الرقمية والبدائل التشغيلية المتاحة (World Bank, 2015).
- كما جرى بحث ترتيبات داعمة للتسويات المالية عبر بنوك وسيطة ومنصات مدفوعات عابرة للحدود. إلا أن التقييمات المتاحة تشير إلى أن هذه الخيارات لا تزال غير قادرة على تعويض علاقات المراسلة القائمة بصورة كاملة، نظراً لاستمرار الاعتماد الكبير على الشبكل الإسرائيلي وارتباط تسويته النهائية بالبنية المالية الإسرائيلية.
- وتوضح التجربة الحديثة أن استمرارية علاقات المراسلة المصرفية تعتمد على تفاعل مجموعة واسعة من الجهود السياسية، والرقابية، والقانونية، والمؤسسية. كما تؤكد أن الحفاظ على هذه العلاقات يتطلب الجمع بين التدخلات قصيرة الأجل الهادفة إلى إدارة المخاطر القائمة، والإجراءات طويلة الأجل الرامية إلى تعزيز مرونة القطاع المالي واستدامته (سلطة النقد الفلسطينية، 2026).

4-8 دور القطاع الخاص في دعم استدامة علاقات المراسلة

لا يقتصر دور القطاع الخاص على كونه متلقيًا لتداعيات أي اضطراب في علاقات المراسلة المصرفية، بل يمكن أن يشكل شريكاً فعالاً في جهود الحفاظ عليها. ويشمل ذلك توثيق الأثر المتوقع على التجارة والاستثمار وسلاسل التوريد، والمساهمة في جهود المناصرة الاقتصادية لدى الشركاء الدوليين ومجالس الأعمال، وتقديم مقترحات عملية للحفاظ على انسياب المدفوعات والتجارة الرسمية في مختلف الظروف. كما يمكن للقطاع الخاص أن يسهم في بناء رسائل مشتركة مع الشركاء التجاريين الإقليميين والدوليين لبيان أهمية استمرار قنوات الدفع الرسمية للاستقرار الاقتصادي والتجاري.

9- السيناريوهات المستقبلية لعلاقات المراسلة المصرفية

في ظل استمرار حالة عدم اليقين المحيطة بعلاقات المراسلة المصرفية، يمكن تصور ثلاثة مسارات محتملة تختلف من حيث مستوى الاستقرار والمخاطر والانعكاسات الاقتصادية. ويهدف عرض هذه السيناريوهات إلى دعم تقييم المخاطر وتعزيز الجاهزية المؤسسية، وليس إلى التنبؤ بمسار محدد للأحداث.

9-1 السيناريو الأول: استمرار العلاقات القائمة مع بقاء حالة عدم اليقين

يفترض هذا السيناريو استمرار علاقات المراسلة المصرفية الحالية من خلال الترتيبات والضمانات القائمة، بما يضمن استمرار خدمات المدفوعات والتسويات المالية دون انقطاع جوهري. ويستند هذا السيناريو إلى استمرار المصالح الاقتصادية المتبادلة والدعم الدولي المستمر للحفاظ على القنوات المصرفية القائمة.

ومع ذلك، فإن استمرار العلاقات لا يلغي حالة عدم اليقين المرتبطة بالتجديد الدوري للترتيبات القائمة أو تأثرها بالتطورات القانونية والتنظيمية والسياسية. ورغم أن هذا السيناريو يضمن استمرار الخدمات المصرفية الأساسية، فإنه لا يلغي الحاجة إلى مراقبة المخاطر المحتملة والاستعداد للتعامل مع أي تغيرات في البيئة التشغيلية أو التنظيمية.

9-2 السيناريو الثاني: تقييد أو اضطراب جزئي للعلاقات المصرفية

يفترض هذا السيناريو تقليص بعض خدمات المراسلة المصرفية أو فرض قيود إضافية على بعض المعاملات، دون الوصول إلى مرحلة الانقطاع الشامل. وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعاملات، وإطالة فترات التسوية، وزيادة الاعتماد على قنوات أو مؤسسات وسيطة أكثر كلفة، بما ينعكس على الشركات والأنشطة المرتبطة بالتجارة الخارجية.

ورغم أن هذا السيناريو لا يعطل النشاط الاقتصادي بصورة واسعة، فإنه قد يضعف كفاءة العمليات المالية ويزيد من حالة عدم اليقين. ومن ثم، تتطلب مواجهته خطط طوارئ فعّالة وتنسيقاً وثيقاً بين سلطة النقد والقطاع المصرفي والجهات الحكومية لضمان استمرارية الخدمات الأساسية.

9-3 السيناريو الثالث: تعليق واسع أو انقطاع شبه كامل لعلاقات المراسلة

يفترض هذا السيناريو حدوث انقطاع واسع أو شبه كامل في قنوات المراسلة المصرفية، بما يؤدي إلى تعطيل جزء مهم من العمليات المالية والتجارية التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ومن المتوقع أن تترتب على هذا السيناريو آثار واسعة تشمل اضطراب التجارة الخارجية، وارتفاع تكاليف المعاملات، وضغوطاً على السيولة، وتراجع كفاءة سلاسل التوريد، وزيادة الاعتماد على القنوات غير الرسمية. كما قد تطال تداعياته قطاعات حيوية، مثل الطاقة والمياه والقطاع العام والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما يرفع كلفته الاقتصادية والاجتماعية بصورة ملموسة. ويتطلب هذا السيناريو تفعيل إجراءات استثنائية لضمان استمرار المعاملات الأساسية وتعزيز التنسيق مع الشركاء الدوليين.

وبالإجمال، تشير السيناريوهات السابقة إلى أن مستقبل علاقات المراسلة المصرفية قد يتراوح بين استمرار الوضع القائم مع بقاء حالة من عدم اليقين، وبين تقييد جزئي أو اضطراب واسع النطاق في الخدمات المصرفية. ورغم اختلاف مستويات الاحتمالية والتأثير بين هذه السيناريوهات، فإنها جميعاً تؤكد أهمية الجاهزية المؤسسية والقدرة على إدارة المخاطر والتكيف مع المتغيرات المحتملة. وتمثل هذه النتائج أساساً لصياغة السياسات والتوصيات العملية الواردة في الأقسام اللاحقة.

رسائل لصناع القرار

في ضوء التحديات المحيطة بعلاقات المراسلة المصرفية، ينبغي أن تتركز السياسات العامة خلال المرحلة المقبلة على تعزيز استمرارية الخدمات المالية وتقليل مواطن الهشاشة البنوية في النظام المالي الفلسطيني. ويشمل ذلك المحافظة على العلاقات المصرفية القائمة، ورفع مستويات الامتثال والجاهزية المؤسسية، وتطوير البنية التحتية للمدفوعات، وتنويع الشركاء والقنوات المالية كلما أمكن ذلك.

كما تبرز أهمية تطوير خطط طوارئ فعّالة وتعزيز التنسيق مع الشركاء الدوليين لضمان استمرارية قنوات المدفوعات والتسويات في مختلف الظروف.

10- التدخلات التنفيذية المقترحة للحفاظ على علاقات المراسلة

استناداً إلى التحليل السابق، والسيناريوهات المحتملة المرتبطة بمستقبل علاقات المراسلة المصرفية، تبرز الحاجة إلى حزمة متكاملة من التدخلات التنفيذية التي تجمع بين الإجراءات العاجلة لحماية العلاقات القائمة، والإجراءات متوسطة وطويلة الأجل الرامية إلى تعزيز مرونة القطاع المالي وتقليل الاعتماد على قنوات محدودة للتسوية والمدفوعات. وتستند هذه التدخلات إلى النتائج التي توصلت إليها الورقة وإلى تجارب دولية وخبرات عملية في التعامل مع مخاطر تقييد أو انقطاع علاقات المراسلة المصرفية.

1-10 حماية العلاقات المصرفية القائمة

يمثل الحفاظ على علاقات المراسلة المصرفية القائمة الأولوية الأكثر إلحاحاً على المدى القصير، نظراً لارتباطها المباشر باستمرارية المدفوعات والتجارة والتسويات المالية. ويتطلب ذلك:

- تعزيز التنسيق المستمر بين سلطة النقد والبنوك والجهات الحكومية ذات العلاقة.
- تطوير آلية دورية لمتابعة المخاطر التشغيلية والتنظيمية.
- مواصلة التواصل مع الجهات الدولية الداعمة لاستمرارية العلاقات المصرفية.
- دعم تجديد الترتيبات والضمانات الانتقالية اللازمة لضمان استمرارية خدمات المراسلة والتسوية.

2-10 توظيف الاتفاقيات التجارية والدبلوماسية

إلى جانب المعالجة المصرفية المباشرة، يمكن توظيف الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف وآليات الشراكة الاقتصادية كأدوات داعمة للحفاظ على استدامة قنوات الدفع والتسوية. ويشمل ذلك:

- تفعيل آليات التشاور المنصوص عليها في اتفاقيات التجارة والشراكة.
- إشراك الشركاء التجاريين في تقييم أثر أي قيود مصرفية على التجارة والاستثمار.
- استخدام الأطر التجارية القائمة لتعزيز الدعم الدولي لاستمرارية قنوات المدفوعات الرسمية.
- ربط استدامة التجارة بضرورة الحفاظ على البنية المالية اللازمة لتنفيذها.

3-10 الجاهزية المؤسسية وخطط الطوارئ

تتطلب إدارة مخاطر المراسلة المصرفية وجود إطار مؤسسي للطوارئ يحدد الأدوار والمسؤوليات والإجراءات الواجب اتباعها في حالات التعطل الجزئي أو الشامل. ويشمل ذلك:

- تطوير وتحديث سيناريوهات الاستجابة للطوارئ.
- إنشاء بروتوكولات اتصال بين الجهات المعنية.
- إجراء اختبارات دورية لخطط استمرارية الأعمال.
- تعزيز المراجعات المستقلة لأنظمة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تطوير آليات موحدة لفحص المعاملات مرتفعة المخاطر.

تعبئة القطاع الخاص والشركاء الدوليين

نظراً لأن آثار تعطل علاقات المراسلة المصرفية تمتد إلى التجارة والاستثمار وسلاسل الإمداد، فإن للقطاع الخاص دوراً محورياً في دعم جهود الحفاظ على هذه العلاقات. ويمكن تشجيع إنشاء أطر تشاورية ومجموعات عمل مشتركة تضم ممثلين عن القطاع الخاص الفلسطيني والشركاء الاقتصاديين الرئيسيين، لتوثيق الأثر الاقتصادي المتوقع، ودعم الرسائل الموجهة إلى الجهات الحكومية والرقابية والشركاء الدوليين، واقتراح حلول عملية للحفاظ على انسياب التجارة والمدفوعات الرسمية.

جدول (7): مصفوفة التدخلات التنفيذية المقترحة

التدخل المقترح	الجهة المنفذة	الشركاء	المدة
حماية علاقات المراسلة	سلطة النقد	البنوك والحكومة	0 - 3 أشهر
توظيف الاتفاقيات التجارية	وزارة الاقتصاد	الشركاء الدوليون	1 - 6 أشهر
تنويع المراسلين	سلطة النقد والبنوك	الشركاء الماليون	6 - 18 شهراً
إطار طوارئ	سلطة النقد	الجهات الحكومية	مستمر
تعبئة القطاع الخاص	مؤسسات القطاع الخاص	الشركاء التجاريون	مستمر

11- التوصيات

استناداً إلى التحليل السابق، تركز التوصيات التالية على الإجراءات القابلة للتنفيذ خلال الأجل الزمنية المختلفة، مع ربط كل إجراء بالهدف الذي يسعى إلى تحقيقه في مجال دعم استمرارية الخدمات المالية وتعزيز مرونة القطاع المالي الفلسطيني.

ويمكن النظر إلى هذه التوصيات باعتبارها استجابة متدرجة للسيناريوهات المحتملة الواردة في القسم السابق، حيث تركز الإجراءات قصيرة الأجل على تعزيز الجاهزية للتعامل مع المخاطر المباشرة، بينما تستهدف الإجراءات المتوسطة والطويلة الأجل معالجة مواطن الهشاشة وتعزيز مرونة القطاع المالي.

11-1 إجراءات قصيرة الأجل (0-12 شهراً)

الهدف: ضمان استمرارية الخدمات المالية وتقليل مخاطر التعطل المفاجئ، وذلك من خلال:

- إعداد برنامج متابعة مؤسسي مشترك بين سلطة النقد والبنوك العاملة لمراقبة المخاطر التشغيلية والتنظيمية المرتبطة بعلاقات المراسلة المصرفية ومعالجتها بصورة استباقية.
- تحديث واختبار خطط الطوارئ وإدارة الأزمات بصورة دورية للتأكد من جاهزية البنوك للتعامل مع سيناريوهات التعطل الجزئي أو المؤقت.
- تكثيف التواصل مع الجهات الدولية الداعمة لاستمرار قنوات التسوية.
- تعزيز جاهزية البنوك للتعامل مع أي اضطرابات تشغيلية مؤقتة.

11.2 إجراءات متوسطة الأجل (1-3 سنوات)

الهدف: تنويع القنوات المالية وتقليل مخاطر التركيز، وذلك من خلال:

- تنفيذ برنامج منظم لاستكشاف فرص إقامة علاقات مصرفية جديدة مع مؤسسات مالية إقليمية ودولية، بما يحد من مخاطر التركيز.
- تطوير البنية التحتية للمدفوعات الرقمية وأنظمة الدفع الفوري.
- تقليص الاعتماد على النقد وتعزيز المدفوعات الإلكترونية.
- تطوير منظومات الامتثال والتحليل المبني على المخاطر باستخدام أدوات رقمية حديثة تعزز كفاءة الرقابة والإبلاغ.

11-3 إجراءات طويلة الأجل (أكثر من 3 سنوات)

الهدف: تعزيز المرونة الهيكلية للنظام المالي ورفع قدرته على التكيف مع التحولات المستقبلية، وذلك من خلال:

- العمل على دمج البنية التحتية للمدفوعات الفلسطينية تدريجياً مع المبادرات الإقليمية والدولية الخاصة بالمدفوعات العابرة للحدود.
- بناء إطار وطني متكامل لإدارة مخاطر العلاقات المصرفية الخارجية، يشمل آليات للمتابعة المبكرة والتخطيط للطوارئ والتنسيق المؤسسي.
- بناء ترتيبات مؤسسية أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ، بدلاً من الاعتماد على الضمانات المؤقتة.
- توسيع نطاق الشراكات المالية الدولية الداعمة لاندماج القطاع المالي الفلسطيني في النظام المالي العالمي.

12- الخلاصة

تُظهر هذه الورقة أن علاقات المراسلة المصرفية تمثل أحد العناصر الجوهرية لاستقرار الاقتصاد الفلسطيني، ليس فقط لارتباطها بالمدفوعات والتسويات المالية، بل أيضاً لدورها في دعم التجارة وتدفق السلع والخدمات والحفاظ على الترابط مع النظام المالي الدولي.

كما يبين التحليل أن حساسية الحالة الفلسطينية تجاه أي اضطراب في هذه العلاقات ترتبط بخصوصيات بنوية ومؤسسية تجعل آثار التعطل المحتمل أكثر اتساعاً مقارنة بالعديد من الاقتصادات الأخرى. لذلك، فإن المخاطر المرتبطة بعلاقات المراسلة المصرفية لا تقتصر على القطاع المالي، بل تمتد بدرجات متفاوتة، إلى النشاط الاقتصادي والاستقرار المالي بصورة أوسع.

وتوضح التجارب الدولية أن الحفاظ على النفاذ إلى الخدمات المالية الدولية يتطلب استثماراً مستمراً في الحوكمة والرقابة والامتثال وبناء الثقة المؤسسية، إلى جانب تعزيز قدرة الأنظمة المالية على التكيف مع المتغيرات والمخاطر المستجدة.

وفي ضوء ذلك، فإن التحدي الرئيس لا يتمثل فقط في ضمان استمرارية العلاقات المصرفية القائمة، وإنما أيضاً في تعزيز مرونة القطاع المالي الفلسطيني ورفع قدرته على التعامل مع مختلف السيناريوهات المستقبلية، بما يدعم الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى الطويل.

13- محاور رئيسية للنقاش

في ضوء التحديات والسيناريوهات المحتملة المرتبطة بعلاقات المراسلة المصرفية، تبرز مجموعة من القضايا الاستراتيجية والتنفيذية التي تستوجب النقاش بين صناع السياسات والقطاع المصرفي والشركاء الدوليين، بهدف تعزيز الاستقرار المالي وتقوية قدرة القطاع المالي الفلسطيني على مواجهة مختلف السيناريوهات المحتملة.

1. على مستوى الأولويات العاجلة وتعزيز الصمود

يركز هذا المحور على ما يجب فعله الآن وعلى المديين القريب والمتوسط لتعزيز الجاهزية وتقليل الهشاشة.

- ما الإجراءات الأكثر إلحاحاً خلال الـ 12 شهراً المقبلة لضمان استمرارية المدفوعات والتجارة؟
- كيف يمكن تعزيز جاهزية القطاع المالي للتعامل مع سيناريوهات التعطل الجزئي أو الموقت؟
- ما الإصلاحات المؤسسية والرقابية المطلوبة في المرحلة الحالية؟

2. على مستوى استدامة علاقات المراسلة والشراكات الدولية

يركز هذا المحور على البعد الخارجي والسياسات الكفيلة بالحفاظ على العلاقات المصرفية وتعزيز استقرارها.

- كيف يمكن تطوير ترتيبات أكثر استقراراً وقابلة للتنبؤ لدعم علاقات المراسلة المصرفية؟
- ما المتوقع من الشركاء الدوليين والمؤسسات المالية الدولية؟
- ما الدور الذي يمكن أن تؤديه الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في دعم استمرارية الخدمات المالية؟
- كيف يمكن تحقيق التوازن بين الحفاظ على العلاقات الحالية وتطوير بدائل داعمة؟

3. على مستوى التكنولوجيا والمرونة المستقبلية

يركز هذا المحور على الحلول طويلة الأجل وتعزيز المرونة من خلال التكنولوجيا والتطور المؤسسي.

- ما أولويات تطوير البنية التحتية للمدفوعات خلال السنوات المقبلة؟
- كيف يمكن للمدفوعات الرقمية والربط الإقليمي أن يعززا مرونة القطاع المالي؟
- ما أبرز الاستثمارات الاستراتيجية المطلوبة لتعزيز مرونة القطاع المالي على المدى الطويل؟

الرسالة. (2026). مخاوف فلسطينية من تداعيات اقتصادية بعد تقارير عن إنهاء "ديسكونت" خدمات لعدد من البنوك. متاح عبر الرابط: <https://alresalah.news/post/312623>

سلطة النقد الفلسطينية. (2023). تقرير الاستقرار المالي. رام الله، فلسطين. متاح عبر الرابط: <https://fayupjvyvxdvgathafk.supabase.co/storage/v1/object/public/cms-uploads/documents/.pdf>

سلطة النقد الفلسطينية. (2025أ). سلطة النقد تؤكد متانة الجهاز المصرفي الفلسطيني رغم التطورات الأخيرة، رام الله، فلسطين. بيان صحفي.

سلطة النقد الفلسطينية. (2025ب). التقرير السنوي لسلطة النقد لعام 2024. رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية. (2026). التقرير السنوي 2025، حزيران 2026. رام الله، فلسطين. متاح عبر: <https://fayupjvyvxdvgathafk.supabase.co/storage/v1/object/public.pdf>

سلطة النقد الفلسطينية. (2026). سلطة النقد تحشد المجتمع الدولي للتحرك قبل نقطة اللاعودة: قطع العلاقات المصرفية المراسلة يهدد الاقتصاد والحياة. بيان صحفي. رام الله، فلسطين. متاح عبر الرابط: <https://www.pma.ps/news/--mrxi0olo>

سلطة النقد الفلسطينية. (د.ت). بيانات وتصريحات رسمية حول متانة الجهاز المصرفي الفلسطيني. <https://www.pma.ps>

ماس. (2025). الخيارات الفلسطينية للحد من تأثيرات الإجراءات المالية والمصرفية الإسرائيلية العقابية: دراسة مرجعية وسياساتية (دراسة غير منشورة أعدت لصالح جمعية البنوك في فلسطين). رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

- Arabian post. (2025). Severing Bank Link Threatens Palestinian Financial Lifeline. Available at: <https://thearabianpost.com/severing-bank-link-threatens-palestinian-financial-lifeline/>
- CEPR. (2024). The impact of de-risking by correspondent banks on international trade. August. Available at: <https://cepr.org/voxeu/columns/impact-de-risking-correspondent-banks-international-trade>
- Congressional Research Service (2022). Overview of Correspondent Banking and "De-Risking" Issues. Available at: https://www.congress.gov/crs_external_products/IF/PDF/IF10873/IF10873.4.pdf
- Financial Action Task Force (FATF). (n.d). Available at: <https://www.fatf-gafi.org>
- Financial Stability Board (FSB). (2016). IMF Conference on Correspondent Banking Relationships: Policy Responses and Industry Solutions. Available at: <https://www.fsb.org/uploads/IMF-Conference-on-Correspondent-Banking-Relationships-Policy-Responses-and-Industry-Solutions.pdf>
- Financial Stability Board (FSB). (2019). Action Plan to Assess and Address the Decline in Correspondent Banking. Progress Report. Available at: <https://www.fsb.org/uploads/P290519-1.pdf>
- Financial Stability Board (FSB). (2019). Decline in Correspondent Banking Relationships: Trends, Impacts, and Policy Responses. Available through: <https://www.fsb.org>
- GAZA-JERICHO AGREEMENT. (1994). ANNEX IV. Protocol on Economic Relations between the Government of the State of Israel and the P.L.O., representing the Palestinian people, Paris, April 29, 1994. Available at: https://unctad.org/system/files/information-document/ParisProtocol_en.pdf
- Germany Federal Foreign Office (2024). Press Release. Israeli-Palestinian correspondent banking services: E3 foreign ministers' joint statement. Available at: <https://www.globalsecurity.org/military/library/news/2024/11/mil-241128-ffo01.html>
- The Jerusalem Post (2025). End of cooperation with Israeli banks may harm Palestinian economy, Palestinians say. Available at: <https://www.jpost.com/middle-east/article-857380>
- GOV. UK (2024). Press release. Israeli-Palestinian correspondent banking services: E3 foreign ministers' joint statement. Available at: <https://www.gov.uk/government/news/israeli-palestinian-correspondent-banking-services-e3-foreign-ministers-joint-statement>
- GOV. UK (2024). Israeli Palestinian correspondent banking services: E3 foreign ministers' joint statement. Available at: <https://www.gov.uk/government/news/>

- IMF (2025a). Financial Buffers in a Euroized Economy. Selected Issues Paper. Available at: <https://www.imf.org/-/media/files/publications/selected-issues-papers/2025/english/sipea2025003.pdf>
- IMF (2025b). Bosnia and Herzegovina: 2025 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; Staff Supplement; and Statement by the Alternate Executive Director for Bosnia and Herzegovina. IMF Staff Country Reports. Available at: <https://www.imf.org/en/publications/cr/issues/2025/09/03/bosnia-and-herzegovina-2025-article-iv-consultation-press-release-staff-report-staff-570072>
- IMF eLIBRARY. (2020). Chapter 16. Pressures on Correspondent Banking: Impact, Drivers, and Responses. Available through: <https://www.elibrary.imf.org/display/book/9781513523002/ch017.xml>
- UNCTAD (2024). Correspondent banking relationships and trade. Policy Brief No. 115, April.
- World Bank (2015). Withdrawal from Correspondent Banking: Where, why, and What to Do About it. Washington, DC. Available through: <https://www.worldbank.org/FinancialStability>
- World Bank. (2015). Withdrawal from Correspondent Banking: Where, why, and What to Do About It, Available at: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/113021467990964789>

